اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة، تعلن مجموعة عائلا الأشخاص المفقودين (MPFG) عن التزامها بتعزيز حقوق المرأة ومحاربة كافة أشكال العنف التي تستهدفها. ونؤكد على ضرورة التحرك المشترك لتعزيز الوعي وتطوير سياسات فعّالة للحد من هذا العنف المدمر.

أدان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٣٩، الصادر بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، "الاحتجاز التعسفي للمدنيين وتعذيبهم في سورية، ولا سيما في السجون ومرافق الاحتجاز، فضلا عن عمليات الخطف، والاختطاف، والاختفاء القسري". كما طالبَ بالإنهاء الفوري لهذه الممارسات، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية بدءا بالنساء والأطفال، وكذلك المرضى والجرحى وكبار السن، بما يشمل موظفي الأمم المتحدة والصحفيين". على الرغم من ذلك، لا توجد أية مؤشرات واقعية للتطبيق .
بل وتستمر السلطات السورية بالممارسة الممنهجة للاعتقال وللاختفاء القسري.

أيضا تنصّ مقدمة قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٢٥٤ الخاص بالتوصل إلى تسوية سياسية للوضع في سوريا على أنّ تتحمل السلطات السورية "المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها". طالبَ القرار أيضاً "بأن تتقيد جميع الأطراف فورا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء يدعو هذا القرار أيضاً، جميع الأطراف في سوريا إلى "الإفراج عن أي محتجزين بشكل تعسفي، لا سيما النساء والأطفال"، الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

نعتبر اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة فرصة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء في مجتمعاتنا، لا سيما النساء من ذوي المفقودين .
توكد مجموعة عائلا الأشخاص المفقودين على :

- معالجة ملف المفقودين يتطلب بالضرورة تعزيز وضع الفئات المستضعفة والتركيز على حقوق النساء اللاتي يعانين بشدة نتيجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة عن اعتقالهن أو إخفاء الذكور من أفراد عائلتهن.
- وان غالبية مفقودي ومختفي سوريا من الذكور، لا انه يقع في الغالب على عاتق النساء، من زوجات وأخوات وأمهات وبنات، مسؤولية البحث عن أحبابهن والتعامل مع اجراءات قانونية غير واضحة ومعقّدة مترتبة عن القصور التشريعي ومنظومة الفساد ، تتحمل المرأة في سبيل ذلك مشقة السفر من مختلف المحافظات إلى دمشق للسؤال في دور العدل والشرطة العسكرية دورياً، وغالبا ما تتعرض خلال ذلك للابتزاز المادي والعاطفي من قبل السماسرة وأحيانا للاستغلال الجنسي من قبل متنفذين يستغلون الوضع النفسي لهؤلاء النساء.
- تواجه النساء، ممن لديهن شخص معتقل أو مختفي، وصمة عار اجتماعية. فيتعرضن للعزلة الاجتماعية التي يفرضنها على أنفسهن حزناً أو من الآخرين تعجباً واستنكاراً.
- احتجزت السلطات السورية نساء ، سواء لنشاطهن أو كرهائن لعلاقة قربى بناشطين أو مسلحين معارضين، تعرضن على إثرها النساء للاختفاء القسري ولأشد أنواع الانتهاكات بما فيها العنف الجنسي . وقد كان من بين المعتقلات نساء حوامل ولدن في مراكز الاحتجاز أو في المشافي العسكرية حيث تنعدم الرعاية الصحية وتنخفض النظافة لأدنى المستويات، ما عرّضَ المواليد والنساء للخطر. هذا وتمّ توثيق عدّة حالات لفقد المواليد بعد ولادتهم بأيام، وحالات إجهاض بسبب سوء الظروف الصحية لأماكن الاعتقال ونقص الدواء والغذاء الملائم. فيتم نقل المواليد وفصلهم عن أمهاتهم في بعض الأفرع الأمنية كالمخابرات الجوية وغالبا ما يبقون في عداد المختفين قسرا الى أن يُفرج عن الأم
- لا تنتهي معاناة النساء ساعة الإفراج عنهن اذ أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي والنفسي الذي يتركه الاحتجاز كبير للغاية، بما في ذلك التسريح من العمل أو الإقصاء من المؤسسة التعليمية، والطلاق، والنبذ من قبل الأسرة والمجتمع المحلي.

توصيات :

تطالب مجموعة عائلات الأشخاص المفقودين (MPFG) :

1 - تطبيق القرارات الدولية ات الصلة .
2 - تعزيز القوانين المحلية والدولية التي تحمي حقوق المرأة وتعاقب على مرتكبي الجرائم ضدها. نحث الحكومات والمجتمع الدولي على التعاون لضمان إنهاء هذا النوع من العنف وتوفير الدعم للنساء المتأثرات.
3 - تحقيق الحياد وحماية النساء والأطفال يجب أن يكونان في صلب أي استراتيجية لإدارة الحروب والنزاعات ، وفي صلب أي حل سياسي .
4 - يجب على المجتمع الدولي والأطراف المعنية التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان وضمان الحماية الكاملة للنساء والأطفال خلال الصراعات. التركيز على تحقيق السلام والاستقرار يلعب دورا حاسما في تحسين ظروف النساء والحد من تأثيرات العنف على حياتهن.
5 - حماية حقوق النساء خلال كافة مراحل جمع البيانات، آخذين بعين الاعتبار الضعف الخاص للنساء ممن يواجهن وصمة اجتماعية شديدة كنتيجة لاعتقالهن أو اختفائهن.
6 - يجب ان تقترن جهود التوثيق بدعم إضافي نفسي أو اجتماعي. وقد يتطلب ذلك إتاحة الإمكانية لمقدمي المعلومات من النساء باختيار جنس المُوثّق وحتى المترجم وغيرهم من المساعدين .
7 - الحرص في اختيار العاملين مع ضحايا العنف الجنسي والحرص على تدريبهم وإلمامهم بالمهارات المناسبة للتعامل مع حالات الإفصاح والإحالة بحساسية ومهنية.
8 - ينبغي على جامعي البيانات والمنظمات العاملة مع النساء أن تنظر في قيامها بأنشطة توعية للنساء والأسر والمجتمعات المتضررة لمكافحة وصمة العار الاجتماعية.

أخيرا :

تتعهد مجموعة عائلات الأشخاص المفقودين (MPFG) بمواصلة دعم المبادرات والبرامج التي تعزز حقوق المرأة وتسهم في بناء مجتمع عربي يتسم بالعدالة والمساواة وتوكد على إن مكافحة العنف ضد المرأة ليست جهدا فرديا ، بل هي مسؤولية مشتركة نعمل على تحقيقها سويا .